محاكمات انقلاب 15 تموز في عامها الرابع

جم دوران أوزون*

ملخص: يتناول هذا البحث محاكمات انقلاب 15 تموز في عامها الرابع، ودور المؤسسة القضائية في الدولة التركية، التي تحركت بشكل سريع، وأصدرت قرارات توقيف بحق الانقلابيين منذ الساعات الأولى للانقلاب، وذلك إدراكًا لخطر تغلغل تنظيم غولن الإرهابي في مؤسسات الدولة، ولا تزال المحاكمات المتعلقة بمحاولة 15 تموز 2016 الانقلابية تجري بشكل عادل فعّال، وقد قاربت النهاية. ومع أن التحقيقات والقضايا التي شملت عشرات آلاف الأشخاص في جميع أنحاء البلاد في وقت قصير بعد المحاولة الانقلابية التي هزّت بشكل كبير المؤسسات الأساسية للدولة في تاريخ تركيا- تشكل عبئًا في حدّ ذاتها. فإن تنفيذ هذه العمليات بشكل عادل فعّال في فترة تتعرّض فيها تركيا للعديد من التهديدات الداخلية والخارجية- يجب تسجيله في صفحة النجاحات التي حققها القضاء التركي.

* جامعة تشانكايا، تركيا

The Fourth Year of July 15 Coup's Trials

CEM DURAN UZUN*

ABSTRACT *This article discusses the fourth year of July 15 coup's trials and the role of the Turkish judicial institution, that acted quickly and issued arrest warrants against the coup plotters from the first hours of the coup out of awareness of the danger of Gülen's terrorist group's penetration within the state's institutions. The coup related trials are still, justly and effectively, taking place and are close to an end. These trials, which include tens of thousands of people following a coup attempt that has shaken the basic state institutions, are a burden. However, carrying them out effectively and fairly in a period of external and internal threats should be recorded as a success for the Turkish judiciary.*

* Çankaya University, Turkey

رؤية تركية
2020-(4/9)
150 - 135

DOI:10.36360/1560-009-004-008

مقدمة :

تفصلنا عن محاولة 15 تموز 2016 الانقلابية سنوات أربع، شهدت كفاحًا مكثفًا ضد كيان تنظيم غولن الإرهابي على مستوى تركيا، أو أعضاء هذا التنظيم الذين قاموا بمحاولة الانقلاب على حد سواء. وقد رأينا خلال هذا الكفاح الذي جرى بقيادة رئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان أن الشريحة الواسعة من المجتمع تقف إلى جانب الدولة. ولا شك بأن المهمة الأساسية في مسألة المضي قدمًا في مكافحة كيان هذا التنظيم الإرهابي والكشف عن منفذي محاولة 15 تموز الانقلابية ومحاسبتهم منوطة بالقضاء التركي. والجدير بالذكر أن القضاء بذل جهدًا كبيرًا في هذه المهمّة رغم جميع الصعوبات قبل المحاولة وبعدها، وقام بأداء هذه العملية بصورة ناجحة.

فكانت المؤسسة القضائية من أجهزة الدولة التي تحركت في وقت مبكّر وفعّال ضد محاولة 15 تموز الانقلابية. ولعلّ النيابة العامة والمحاكم سبقت بعض وحدات الشرطة والجيش في تحركها ليلة 15 تموز. فقد بدأت مكاتب النيابة العامة في إسطنبول وأنقرة إجراءات التحقيق منذ الساعات الأولى للانقلاب، وأصدرت قرارات التوقيف بحق الانقلابيين. وأصدرت المحاكم العليا وعلى رأسها المحكمة الدستورية والمجلس الأعلى للقضاة والمدعين (HSYK) بيانات واضحة ضد الانقلاب، وبدأت بالإجراءات المطلوبة بسرعة، وفي مقدمتها تطهير القضاء من أعضاء تنظيم غولن الإرهابي. كما قامت نقابات المحامين الممثلة للمحامين ورابطة نقابات المحامين في تركيا بإدانة المحاولة الانقلابية منذ ساعاتها الأولى.

والسبب الذي يختفي وراء هذا التحرك السريع الفعال للقضاء هو إدراك أعضاء السلطة القضائية مخاطر تغلغل تنظيم غولن الإرهابي داخل المؤسسة القضائية قبل انكشافها لأجهزة الدولة الأخرى، وشرائح المجتمع بوقت طويل. فقد تمكن تنظيم غولن الإرهابي من إحكام سيطرته على الجهاز القضائي في عام 2010، ومارس الضغوط على القضاة والمدعين العامين من خارج أعضاء التنظيم، وبدأ باستخدام القضاء سلاحًا في خدمة أهداف التنظيم. فأدى ذلك إلى تكتل أعضاء السلك القضائي من خارج التنظيم، وقيامهم بتوحيد صفوفهم ضد التنظيم الإرهابي تاركين خلفهم اختلافاتهم السياسية. وبفضل هذا الاتحاد والبصيرة خسر أعضاء تنظيم غولن الإرهابي بفارق بسيط انتخابات المجلس الأعلى للقضاة والمدعين (HSYK) في عام 2014، وشُكِّل مجلسٌ تعدديّ أعلى للقضاة والمدعين مؤلفٌ من طيف متنوع من أعضاء السلطة القضائية ذوي الآراء السياسية المختلفة، وجرى بذلك إنقاذ القضاء من قبضة تنظيم غولن الإرهابي.

وبفضل هذا الوعي ضد تنظيم غولن الإرهابي، وقف القضاء في وجه محاولة 15 تموز الانقلابية، وانحاز إلى الديمقراطية والإرادة الشعبية، وذلك بصورة مختلفة عن الانقلابات والتدخلات العسكرية السابقة.

فقد كان لدينا في الماضي مؤسسة قضائية تدعم الانقلابيين بشكل عام، ويتجاهل مهمته الأساسية في الدفاع عن الدستور والقانون، بدءًا من انقلاب 27 أيار 1960، واستمرّ ذلك في جميع التدخلات والانقلابات العسكرية التي تبعته. بالمقابل استطاع أعضاء السلطة القضائية الانحياز إلى حماية النظام الدستوري والإرادة الشعبية والديمقراطية واضعين أمام أعينهم جميع أنواع المخاطر قي أثناء محاولة 15 تموز الانقلابية. فكان الخيارَ الأولَ من نوعه في تاريخنا القضائي في عهد الجمهورية.

وهذا الموقف الذي أبداه القضاء التركي في أثناء محاولة الانقلاب، استمر في الفترات اللاحقة، وقام بواجبه حق القيام في موضوع التعرف على الانقلابيين ومحاكمتهم ومعاقبتهم بصورة عادلة وفعالة.

قضايا تنظيم غولن الإرهابي:

تقدّمت القضايا والتحقيقات التي أُجرِيت بعد 15 تموز وفق مسارين مختلفين هما: قضايا تنظيم غولن الإرهابي/ الكيان الموازي، وقضايا الانقلاب الفعلي. وشملت قضايا وتحقيقات تنظيم الكيان الموازي موضوعَ الجرائم المرتكبة باسم التنظيم بمعزل عن المحاولة الانقلابية، مثل عضوية التنظيم واستخدام العضوية والوظيفة في أهداف سيئة. وتناولت قضايا الانقلاب الدعاوى المرفوعة بحق العسكريين وبعض المدنيين الذي شاركوا بشكل فعلي في الانقلاب يوم 15 تموز.

منذ بداية تشكيل تنظيم غولن الإرهابي في ستينيات القرن الماضي، استهدف التسلل إلى المؤسسات الحساسة للدولة مثل الجيش والشرطة والقضاء، والسيطرة على هذه المؤسسات مع مرور الزمن. ولا ريب في أن لكل مواطن تركي الحقَّ في الانتساب إلى هذه المؤسسات، لكن التنظيم الإرهابي استخدم هذا الحق في زراعة طلابه المدربين تدريبًا خاصًّا في مؤسسات الدولة الحساسة، واستخدم قوته التنظيمية من أجل توسيع مواقعه في المؤسسات، وعرقل دخول الأشخاص من خارج التنظيم في هذه المؤسسات ما استطاع إلى ذلك سبيلًا، وعندما بدا له التمكّن من هذه الإدارات عمل على تسخيرها لأهداف التنظيم. عمل أعضاء تنظيم الكيان الموازي الإرهابي داخل مؤسسات الدولة الحساسة بما يتماشى مع تعليمات ومصالح التنظيم اعتمادًا على هرميتهم التنظيمية، ولو كان في ذلك الخروج على تعليمات مديريهم في إطار الدستور والقانون. وأصبح التنظيم يشكل داخل الدولة كيانًا منفصلًا موازيًا للدولة، يتلقى أوامره من التنظيم، واستخدموا في تنفيذ ذلك تقنيات غير عادية للتمويه والاختفاء، ولم يتجنبوا اتباع أيّ وسيلة مناقضة للدين والأخلاق والقانون من أجل مصالح التنظيم. واستباحوا اتباع كل وسيلة في طريق الوصول إلى الهدف. فكان لزامًا على الجهاز القضائي في الدعاوى التي ينظر فيها مكافحة هذا الكيان الموازي، إلى جانب القضايا المتعلقة بمحاولة 15 تموز الانقلابية.

بدأت التحقيقات وافتتاح القضايا المتعلقة بالكيان الموازي الإرهابي قبل المحاولة الانقلابية بزمن طويل، واكتسبت تسارعًا بعد انتخابات 1 تشرين الثاني 2015. فلائحة الاتّهام التي أعدّها النائب العام في أنقرة قُبَيل 15 تموز وعُرِفت لدى العامة (بلائحة اتّهام سقف تنظيم غولن الإرهابي/ FETÖ çatı iddianamesi)، قُدِّمت إلى محكمة الجزاء الرابعة في أنقرة بتاريخ 6 حزيران عام 2016. ولا تزال الدعاوى والتحقيقات المفتوحة بحقّ هذا الكيان الموازي مستمرّة في جميع المدن التركية تقريبًا. وفقًا لبيانات وزارة العدل في شهر حزيران عام 2020 لا تزال ملفات التحقيق المفتوحة والملاحقات القضائية ذات الصلة

بالكيان الموازي لتنظيم غولن الإرهابي- مستمرة بحق 200 ألف شخص تقريبًا. وفي هذا الإطار، هناك 25.812 شخصًا موقوفًا أو محكومًا في السجن. ونعلم أن هناك مذكرات اعتقال صادرة بحق كثير من الأشخاص المحسوبين في عداد الفارّين. كما نلاحظ أن الدعاوى المرفوعة بحق تنظيم غولن الإرهابي والتي تتضمن لوائح الاتّهام بعضوية التنظيم وإدارته، ونتيجة لكونها مفتوحة قبيل المحاولة الانقلابية، بدأت تصل إلى نهاياتها، وتكونت الاجتهادات القضائية، وأن أعدادًا كبيرة من الملفات أتمت مرحلة المحاكمة، ووصلت إلى مرحلة صدور القرار. كما أتمت دائرة محكمة الجزاء 16 من مراجعة تمييز 62 قضية من قضايا الانقلاب، وثبتت الأحكام الصادرة فيها.

> **"القضيتان اللتان يمكن أن نصفهما بالأساسيتين فيما يخص المحاولة الانقلابية والجرائم المرتكبة في يوم 15 تموز هما: «قضية قاعدة أقنجي» و«قضية سقف هيئة الأركان»"**

إلى جانب قضايا تنظيم غولن وكيانه الموازي الإرهابي، هناك عدد كبير من (دعاوى) التحقيق والملاحقات القضائية الجارية حول محاولة 15 تموز الانقلابية. فبحسب البيانات الأخيرة الصادرة من وزارة العدل، انتهت التحقيقات التي أُجرِيت فيما يتعلق بجرائم «الانقلاب الفعلي» و«محاولة إلغاء النظام الدستوري»، وقُدِّمت الدعاوى. وبُتَّ في المحكمة الابتدائية في 272 من أصل 289 دعوى مفتوحة في إطار الملاحقات القضائية. وفُتِحت تحقيقات ودعاوى انقلاب منفصلة لكل حادث يتعلق بمحاولة الانقلاب في العديد من المدن، ولاسيّما في أنقرة وإسطنبول وموغلا وملطية وديار بكر وسقاريا وقارص وأردخان وأدرنة وقوجالي ومانيسا وإسبارطة وسيرت وشيرناق.

القضيتان اللتان يمكن أن نصفهما بالأساسيتين فيما يخص المحاولة الانقلابية والجرائم المرتكبة في يوم 15 تموز هما: «قضية قاعدة أقنجي» و«قضية سقف هيئة الأركان». ففي قضية سقف هيئة الأركان اختتمت محكمة الجنايات السابعة عشر في أنقرة التي بدأت في تاريخ 22 أيار عام 2017 محاكماتها بحق 224 متّهمًا، وأعلنت أحكامها من الدرجة الأولى في 20 يونيو 2019، فأدانت المحكمة المتّهمين العسكريين من الرتب المختلفة، بينهم ألوية وعمداء من قادة الانقلاب بجرائم خرق الدستور، ومحاولة اغتيال رئيس الجمهورية، والقتل المتعمد خلال المحاولة الانقلابية، وحكمت عليهم بأشد العقوبات في قانون الجزاء التركي، وهي السجن المؤبّد المشدّد. حيث صدر الحكم بالسجن المؤبّد المشدّد بحق 126 متّهمًا، والسجن المؤبّد بحق 23 متّهمًا، والسجن المؤقّت بحق 29 متّهمًا. كما حكمت ببراءة 33 متّهمًا، في دلالة

على فردية المحاكمات، وأنها لم تجرِ بصورة جماعية، وأن الأحكام جاءت فردية تفصل بين المجرمين والأبرياء.

كشفت قضية سقف هيئة الأركان الغطاء عن تشكيل تنظيم غولن الإرهابي داخل القوات المسلحة التركية، وعملية الإعداد للمحاولة الانقلابية، وسير أحداث المحاولة الانقلابية، والأحداث التي وقعت في مقر هيئة الأركان العامة، والقيادة العسكرية للانقلاب. فالمقرّ المركزي للقضية، هو القيادة العسكرية للمحاولة الانقلابية التي أدارها ووجّهها تنظيم غولن الإرهابي. وعند المقارنة، نرى أن قضية أقنجي تربط القيادة الحقيقية التي أدارت الانقلاب باسم تنظيم غولن الإرهابي في محاولة 15 تموز الانقلابية بالجناح المدني، وقضية سقف هيئة الأركان تربط الأحداث بالجناح العسكري الذي قام بالتنفيذ والتنظيم وفقًا لتوجيهات السلطات المدنية. وإلى جانب المحاولة الانقلابية، أماطت قضيةُ السقفِ اللثامَ عن طريقة تنظيم غولن الفريد وتسلّله، وأسلوب عمله سواءً من خلال لائحة الاتّهام[1] أم قرار الحكم[2].

بدأت «قضية أقنجي» التي هي القضية الأكثر أهمية إلى جانب قضية السقف، في محكمة الجنايات الرابعة في أنقرة في تاريخ 1 آب 2017 بعد تقديم النيابة العامة في أنقرة لائحة الاتّهامات التي أعدتها إلى المحكمة في تاريخ 31 آذار 2017. وقد قدم النائب العام مطالعته حول الحق الأساسي في القضية، وقام المتّهمون بتقديم دفاعاتهم النهائية. ومن المنتظر أن تصدر المحكمة حكمها في النصف الثاني من عام 2020، وبذلك تنتهي مرحلة المحكمة الابتدائية[3].

برزت القضية التي حوكم فيها 475 مشتبهًا به في المقدمة مع الأحداث التي وقعت في مركز الانقلاب في قاعدة أقنجي الجوية ومع الإداريين المدنيين الذين قادوا الانقلاب في القاعدة. يُحاكَم في القضية المتّهمون الفارّون: عادل أوكسوز وكمال بطماز ونور الدين أوروج وهارون بينيش وحاقان جيجَك، إلى جانب المتّهم الأول فتح الله غولن. تشير هذه الأسماء إلى طريقة تنظيم غولن الإرهابي وعمله داخل الدولة أيضًا. من بين هذه الأسماء: عادل أوكسوز، وهو عضو هيئة تدريس في الجامعة وإمام القوات المسلحة التركية،[4] وكمال بطماز، وهو مدير شركة خاصة وإمام القوات الجوية التركية، ونور الدين أوروج؛ موظف شركة إعلامية وإمام الجندرمة، وحاقان جيجك مدير مدرسة خاصة، وإمام القوات البحرية التركية، وهارون بينيش موظف في شركة خاصة وإمام القوات البرية التركية. تقود هذه الأسماء آلاف الجنود في الوحدات العسكرية من خلال عدد من المدنيين المرتبطين بها. فالضباط من الرتب العالية والألوية والعمداء والعقداء يعملون بالأوامر التي يتلقونها

من هذه الأسماء وليس من سلطات الدولة وقادتها. حيث كانت هذه الأسماء هي القيادة الأساسية للانقلاب بعد فتح الله غولن.

وتمثل قاعدة أقنجي القضية الأولى؛ لأن محاكمة الأئمة المدنيين الذين يمكن أن نصفهم بالقادة الأساسيين للانقلاب تجري هنا، ولكون القاعدة مقرَّ إدارة الانقلاب، ومعتقَلًا للأشخاص الذين احتُجِزوا، مثل رئيس هيئة الأركان خلوصي أكار.

علاوة على هاتين القضيتين الرئيستين، تتقدم المحاكمات بسرعة أيضًا، فالمحكمة الابتدائية في موغلا، التي تنظر في قضية محاولة اغتيال رئيس الجمهورية؛ اختتمت محاكماتها بتاريخ 04/ 07/ 2017، وصدر الحكم على وحدة الاغتيال بالسجن المؤبد المشدد. وقد جرى تصديق هذا القرار في المحكمة الجنائية الثانية في موغلا. وفي إسطنبول، افتتحت تحقيقات منفصلة في كل حادثة ذات صلة بالمحاولة الانقلابية، وبدءًا من نهاية عام 2019، جرى الفصل في جميع دعاوى الانقلاب المرفوعة البالغة إحدى وأربعين من أصل 2.626 قضية اتّهام، باستثناء قضية واحدة. وجرى الفصل في قضية الانقلاب الرئيسة في إسطنبول في 17 أبريل 2018، حيث جرت المحاكمة في المحكمة الجنائية الرابعة عشرة في إسطنبول،

وأُدِين العديد من الرتب العالية من قادة الانقلاب، وفي مقدمتهم اللواء السابق فاتح ألباي، والعميد السابق أيوب غورلر، وأوزقان أيدوغدو بجريمة «محاولة إلغاء النظام الدستوري»، وصدر الحكم عليهم بالسجن المؤبّد المشدّد. في حين انتهت قضايا الانقلاب الفعلية الجارية في المحكمة الابتدائية في إزمير.

وقد جرت المصادقة على عقوبتَي السجن المؤبّد المشدّد الصادرتين بحق العقيد السابق مراد كوجاك المحكوم في أرضروم بتهمة المحاولة الانقلابية ودوره بوصفه قائد «حالة الطوارئ في أرضروم» من قبل التنظيم، والرائد الركن مراد يلماز الوارد اسمه في لائحة أسماء قيادات حالة الطوارئ من قبل دائرة محكمة الجنايات العليا السادسة عشرة بعد مرور عام على المحاولة الانقلابية. وكان قرار المحكمة العليا هذا هو الحكم الأول الصادر والمؤكّد في قضايا الانقلاب. في مقابل ذلك، كان حكم البراءة الصادر في 27 أيار عام 2017 بحق المقدم غوربت كسكين مدير الأمن العام لقوات الجندرمة في منطقة آدي يمان، هو حكم البراءة الأول الصادر في قضايا انقلاب 15 تموز. وبصورة مشابهة، وفي قضية محاكمة ضابط الصف الذي ذهب إلى مساعدة العساكر في مقر ولاية إسطنبول مع 23 فردًا، حيث صدر الحكم بالعقوبة على ضابط الصف السابق يوسف يلماز، وبُرِّئَ جميع الأفراد الآخرين.

يعمل القضاء على التمييز بين الأبرياء فيبرؤهم والمجرمين فيعاقبهم:

صدر الحكم في قضية الانقلاب الفعلي 272 التي اختتمتها محكمة الدرجة الابتدائية، بحق 3.969 متّهمًا بعقوبات مختلفة، وبراءة 2.648 متّهمًا، وعدم وجود مسوّغ بحق 527 متّهمًا، فكانت النتيجة الإجمالية الحكم بالعقوبات بحق ٪55 من الأشخاص المحاكَمين، وتبرئة 45 ٪ منهم.

ويتردّد زعم في قضيتَي تنظيم غولن الإرهابي والانقلاب على حدّ سواء مفاده قيام المحاكم بالمحاكمات الجماعية للمتّهمين، وإصدار الأحكام الجماعية بناءً على أسسٍ مجردة، ومعاقبة الجنود أو الطلاب العسكريين الملتزمين بالأوامر رغم أنّهم غير مذنبين. لكن الإحصائيات والنماذج المقدمة في الأعلى تشير إلى عدد كبير من قرارات المحاكمة بدون توقيف ولا ملاحقة، وصدور أحكام بالتبرئة. والواقع أن قضاة النيابة العامة والمحاكم يعملون على تحديد المجرمين الحقيقيين، ومحاكماتهم وإصدار ما يلزم من الأحكام بما يتماشى مع متطلبات المحاكمة الجنائية، والأخطاء التي يمكن أن تقع في محاكم البداية يمكن استئنافها ونقضها في مرحلة الاستئناف، أو في محكمة النقض العليا، ويجري تصحيح الأخطاء التي ارتكبت في حال وجودها.

الجدير بالذكر أن لوائح الاتّهام والقرارات المتعلقة بقضايا الانقلاب كشفت بشكل جلي عن الهيكلية العامة لتنظيم غولن الإرهابي وتنظيمه الموازي داخل القوات المسلحة التركية، وأماطت اللِّثام عن قدر كبير من مراحل تطور محاولة الانقلاب؛ بدءًا من الاستعدادات للانقلاب، والمتورّطين الفاعلين في هذه العملية، والجرائم التي ارتكبها هؤلاء الفاعلون. وقد ظهر أنّه جرى التحضير لمحاولة الانقلاب وتنفيذها مباشرة من قبل مدنيين وجنود أعضاء في تنظيم غولن الإرهابي، بناء على تعليمات فتح الله غولن. ولا شك بأنّ هناك قضايا تتعلق بالعملية لا تزال غير واضحة. والسبب الأكثر أهمية في ذلك هو أن بنية تنظيم غولن الإرهابي في القوات المسلحة التركية سرية للغاية. ربما كان هناك بعض النواقص الاستخباراتية والإدارية، وذلك بسبب الطبيعة الاستثنائية للمحاولة الانقلابية، ولكن لا يوجد في لوائح الاتّهام ولا القرارات القضائية معطيات تدعم مزاعم بعض الأوساط بأن المحاولة كانت انقلابًا مفتعلًا.

إستراتيجية تنظيم غولن الإرهابي في قضايا الانقلاب:

الحقيقة التي يمكن أن يلاحظها المتابع لقضايا الانقلاب عن كثب هي أن المتّهمين لديهم إستراتيجية دفاعية يجري تخطيطها وتنسيقها من مركز واحد. فالتنظيم الذي عاش حالة الذعر لفترة قصيرة بعد إخفاق المحاولة الانقلابية تمكّن من لمّ شمله خلال بضعة أيام، ووضع إستراتيجية تتعلق بالعمليات القضائية، وتمكّن من إقناع المشتبه بهم والمتّهمين وتوجيههم في هذا الاتجاه من خلال أُسَرهم ومحاميهم. ولهذا السبب، تصرّف جميع المتّهمين تقريبًا وفقًا لخطة التنظيم الإرهابي باستثناء بعض المتّهمين الذين اعترفوا في المرحلة الأولى. فقد تواصل التنظيم الإرهابي مع أُسَرِ المتّهمين، وقدّم لها المساعدات، بالإضافة إلى تقديم المساعدة القانونية للمتّهمين. ويمكن القول إنّ ارتباط المتّهمين بالتنظيم الإرهابي ومستوى التعليم الذي تلقوه مكّنهم من تنفيذ عدد من الإستراتيجيات الناجحة في القضايا.

فالهدف الأول من الإستراتيجية التي يمليها التنظيم الإرهابي على المتّهمين هو تبرئة تنظيم غولن الإرهابي من انقلاب 15 تموز. وليس غريبًا على التنظيم الإرهابي الذي يستخدم في بناء كيانه والوصول إلى أهدافه أساليب الكذب والافتراء وتغيير الهوية والتقية ومهاجمة أعدائه بالتستر وراء الآخرين سنوات طويلة– أن يسلك طريقة الإنكار رغم الأدلة الملموسة والحقائق المشهودة. فالإستراتيجية الدفاعية التي فرضها تنظيم غولن الإرهابي على المتّهمين من أجل تبرئة أنفسهم تتمثّل في خلق موجة من الشكوك في أذهان الجمهور من خلال طرح بعض الأكاذيب حول قضايا مختلفة، والتستّر على حقيقة 15 تموز. إذ أصبح التركيز الرئيس

للتنظيم الارهابي خلال المحاكمات يقوم على زعزعة حقيقة أن تنظيم غولن الإرهابي هو مرتكب 15 تموز، وعلى إنتاج موادّ تدعم مزاعم اتّهام المحاولة بالانقلاب المفتعل.

عمل القضاء خلال محاكمات الانقلاب على حماية الحقّ في محاكمة عادلة، ومنح المتّهمين فرصة الدفاع بحرية من دون أي قيود. ومع ذلك، لم يكن هدف المتّهمين الكشف عن الحقيقة في جميع القضايا، بل على العكس من ذلك، كان الهدف عند هؤلاء هو دعم تصوّر الانقلاب المفتعل الذي يعمل على تكريسه تنظيم غولن الإرهابي، واستخدموا وسائل الدفاع التي مُنِحت لهم، ومُدِّدت أحيانًا لبضعة أيام، لتبرئة تنظيم غولن الإرهابي والمتّهمين الآخرين، وتبرئة أنفسهم من الانقلاب. ففي جلسات الدفاع التي استمرّت لعدة أيام، تحدّثوا بإيجاز شديد عن الأحداث التي وقعت في 15 تموز، التي شكلت الأساس للاتّهامات، وأسهبوا في الجوانب التي لا تتعلق بجوهر القضية. وقد لوحظ بأنّ هذا الدفاع الذي لا علاقة له بإطار الملف، ولا يمكن شرحه بحسن نية، كان الهدف منه إطالة أمد القضايا.

كما لوحظ بأن المتّهمين اتّبعوا إستراتيجية الإنكار الكامل فيما يتعلق بالأفعال والتّهم المتعلقة بيوم 15 تموز، بل إن العديد من المتّهمين الذين أدلوا باعترافاتهم في بداية القضية أمام الشرطة والنيابة العامة والقاضي، وكتبوا اعترافاتهم بأيديهم، وبعض هذه الاعترافات مسجّل بالكاميرا بحضور محامي المتّهمين- أنكروا جميع التفصيلات التي اعترفوا بها في مراحل المحكمة.

إلى جانب إنكار المتّهمين لاعترافاتهم السابقة، لوحظ أنهم ينكرون الحقائق التي ثبتت بدقة عبر الأدلة الملموسة أيضًا. ففي جلسات المحاكمة، جرى إنكار الأدلة الملموسة والعلمية، مثل تسجيل الكاميرا وHTS وسجلات تحليل نظام التعرف على اللوحات، وسجلات برج اللاسلكي والاتصالات التي جرت من الخط العسكري، وتقارير التحقيق في مسرح الجريمة، وبصمات الأصابع إنكارًا تامًّا، أو جرت محاولة التشويش عليها، أو إعطاء بيانات متناقضة. فعلى سبيل المثال، صوّرت كاميرات قاعدة أقنجي قيام العميد السابق حاقان أفريم قائد القاعدة بإلقاء التحية العسكرية برأسه على الإمام المدني كمال بطماز في الممرّ، لكنهما أنكرا هذا المشهد.

لم يتمكن المتّهمون من رد الأدلة الملموسة ولوائح الاتّهام المتعلقة بهم ودحضها، فقدّموا دفاعات لا تمتّ إلى ملفّ القضية بصلة، وحاولوا تشويه سمعة القضاء، وتجنبوا بعناية إلقاء اللوم على تنظيم غولن الإرهابية وزعيمه غولن والمتّهمين الآخرين، ويَروون حوادث يوم الانقلاب بإلقاء التّهم على أشخاص وهميين لا يعرفونهم، ولم يروهم، ولا يعلمونهم. ورغم كلّ هذه الأساليب التي اتبعها المتّهمون بإشراف وإيحاء من التنظيم الإرهابي فقد أجرى

القضاء محاكمة فعّالة وعادلة. فحدّد الجرائم التي ارتُكِبت يوم الانقلاب والجناة الفاعلين بأدلة ملموسة وواضحة، وواصل إجراء المحاكمات.

حق المحاكمة العادلة في قضايا الانقلاب:

بعد محاولة 15 تموز الانقلابية، تمكّن القضاء في الخروج من هذه العملية بنجاح رغم بعض الصعوبات. كان على القضاء تحديد أعضاء تنظيم غولن الإرهابي في بنيته وتطهيرها منهم إلى جانب السير في قضايا تنظيم غولن/ الكيان الموازي الإرهابي وقضايا الانقلاب. ففي 15 تموز 2016 كان جميع القضاة والمدّعين العامّين من أعضاء تنظيم غولن الإرهابي تقريبًا على رأس أعمالهم، ولم يكن هناك قضاة ومدّعون مفصولين من الوظيفة، سوى عدد قليل جدًّا من القضاة والمدّعين العامّين جرى إيقافهم عن العمل. وفقًا لبعض المعلومات التي كشفت عنها المحاكمات، كان بعض القضاة على علم بالمحاولة الانقلابية، وكانوا مستعدّين لأداء المهامّ الموكلة إليهم. فقد لوحظ أن بعض القضاة من أعضاء تنظيم غولن الإرهابي بدؤوا في التحرك ليلة الانقلاب. بعد 15 تموز، فُصِل حوالي خمسة آلاف قاضٍ ومدعٍ عامٍّ، وهذا يشكّل ثلث القضاة والمدّعين العامّين البالغ عددهم خمسة عشر ألفًا تقريبًا،

وكان يتردد بين الحين والآخر السؤال عن كيفية تحديد القضاة والمدّعين العامّين الأعضاء في تنظيم غولن الإرهابي. لكن التنظيم بعد هيمنته على القضاء عام 2010 لم يعد يشعر بالحاجة إلى إخفاء نفسه، فوضع سلطته في القضاء تحت تصرّف التنظيم الإرهابي، وفي ظلّ ذلك جرت الانتخابات المفتوحة للمجلس الأعلى للقضاة والمدّعين (HSYK) في عامَي 2010 و2014، ولم يكن من المنتظر لهؤلاء الأشخاص الذين يتصرفون بشكّل غير قانوني وفقًا للأوامر الصادرة من التنظيم الإرهابي بحسب تسلسلهم الهرمي التنظيمي- أن يستمروا في وظائفهم بوصفهم قضاة، ولهذا السبب جرى فصلهم بسرعة بعد 15 تموز.

على الرغم من تناقص العدد وزيادة أعباء العمل بعد عمليات الفصل هذه تمكّنت المحاكم من التغلّب على الدعاوى القضائية المعقّدة والصعبة، والأعداد الكبيرة من المتّهمين. وقيام التنظيم الإرهابي بإخفاء الأدلة بعد إخفاق المحاولة الانقلابية التي جرى إعدادها لفترة طويلة من الزمن- كان عاملًا آخر يزيد العملية القضائية صعوبة. فالمدّعون العامّون الذين ذهبوا في اليوم التالي من المحاولة الانقلابية إلى قاعدة أقنجي التي تشكّل مركز الانقلاب، لم يُسمَح لهم بالدخول إليها إلا مدّعيًا عسكريًّا من أعضاء تنظيم غولن الإرهابي، حيث دخل وأتلف كمية كبيرة من الأدلة الرقمية والمطبوعة. وبصورة مماثلة، جرى إتلاف عدد كبير من الأدلة بطرق مختلفة في جميع الوحدات المشاركة في الانقلاب، مثل سجلات الكاميرات والوثائق والحواسيب والهواتف المحمولة. وقد سجّلت الكاميرات مشاهد سحق بعض الأقراص الصلبة للحواسيب في مبنى هيئة الأركان العامة تحت جنازير الدبابات.

سار القضاء مساره بعناية فائقة حذرًا من الحيدة عن مبدأ المحاكمة العادلة من جانب، وحرصًا على ألا تلقي هذه القضايا بظلالها عليه، وتجنبًا من اتّهام تركيا في المستقبل بانتهاكات حقوق الإنسان من قبل الجهات الدولية، من أمثال محكمة حقوق الإنسان الأوربية من جانب آخر. فقدّمت وزارة العدل ومجلس القضاة والمدّعين العامّين كل أشكال الدعم، وخفضت عبء العمل عن المحاكم التي تنظر في هذه القضايا، وشكّلت لجانًا إضافية. وبفضل ذلك، واصلت المحاكم عقد جلساتها من دون انقطاع، وأنجزت القضايا التي يمكن أن تستمر لسنوات عديدة في وقت قصير. وبهذه الصورة، جرت الاستجابة للمطلب المجتمعي بالمحاكمة السريعة والعادلة إلى جانب صيانة حق المحاكمة العادلة في غضون فترة زمنية معقولة. بالإضافة إلى ذلك، جرى بناء قاعات للمحاكمات الآمنة في أنقرة وإسطنبول يمكنها التعامل مع مئات المتّهمين، وضمان إمكانية المضي في العديد من القضايا في الوقت نفسه من دون أيّ مشكلات.

من جانب آخر، لا يعني إجراء المحاكمات بصورة سريعة وفعّالة الإخلال بحق الدفاع وحق المحاكمة العادلة. فقد مُنِح المتّهمون الوقت الكافي في الدفاع الأوّلي والنهائيّ أيضًا،

ولم تجرِ مقاطعة مرافعاتهم رغم تصرفاتهم التي وصلت إلى درجة سوء الاستعمال. كما جرت مراعاة استعدادات المتّهمين وخياراتهم عند تحديد مواعيد الدفاع. ومُنِحوا الوقت اللازم للتحضير للدفاع، وجرت حماية حقّ المتّهمين في الاستعانة بمحام ومقابلة محاميهم. وأُعفِي المتّهمون الذين يستعدّون للدفاع من جلسة المحاكمة، كما مُنِح المتّهمون الراغبون فرصة الاجتماع بمحاميهم في أثناء الجلسات.

جرى الاهتمام بمبدأ علنية المحاكمات الذي يُعَدّ أحد العناصر المهمّة في حق المحاكمة العادلة، فكان جميع جلسات المحاكمة من البداية إلى مرحلة القرار مفتوحة للمتابعين والصحافة. حيث كان يمكن متابعة جميع التطورات في الجلسات وأقوال المتّهمين والأدلة والمناقشات يومًا بعد يوم في وسائل الإعلام. بالإضافة إلى ذلك، يمكن القول: إنّه جرى الامتثال الكامل لجميع مبادئ وقواعد المحاكمة الجزائية التي يمكن اعتبارها من عناصر حقّ المحاكمة العادلة، مثل الحق في المحاكمة أمام محكمة مستقلة ومحايدة، والحق في المحاكمة في زمن معقول، والحق في التزام الصمت، ومبدأ التنازع في المحاكمة. على الرغم من محاولات المتّهمين في إطالة وتمييع القضايا، وأساليبهم في إنكار الحقائق التي ثبتت بأوضح الأدلة- أدارت المحاكم سير العمليات بصبر، وأظهرت الحوادث التي جرت أثناء محاولة الانقلاب بأدلة ملموسة، وحدّدت مرتكبي هذه الحوادث، وأنزلت العقوبات بحقهم بالجرائم التي ارتكبوها.

العمليات المستمرة ضد تنظيم غولن الإرهابي في القوات المسلحة التركية:

تستمر عملية تطهير الدولة ولاسيّما القوات المسلحة التركية من تنظيم غولن الإرهابي متسارعة من دون انقطاع بعد محاولة 15 تموز الانقلابية. وقد شهدت الأشهر الأخيرة عمليات يومية على وجه التقريب ضد تنظيم غولن الإرهابي في وحدة من وحدات القوات المسلحة التركية. ففي هذه العمليات التي أطلقها المدّعون العامّون في المدن التي توجد فيها وحدات القوات المسلحة التركية المهمّة والقواعد الجوية المهمّة، مثل أنقرة وإسطنبول وإزمير وقونية وأسكي شهير- يجري تحديد أعضاء تنظيم غولن الإرهابي الذين لا يزالون في الخدمة الفعلية من الضباط الشباب، وهم في الغالب من الرتب الصغيرة وضباط الصف، ويجري تنفيذ الإجراءات العادلة بحقّهم. وهكذا طوّرت قوات الأمن والسلطات القضائية كما يبدو أساليب جديدة وقطعت شوطًا طويلًا في التعرف على أعضاء تنظيم غولن الإرهابي رغم محاولاتهم التي يبذلونها للاختفاء. ولهذا السبب، لن يكون غريبًا استمرار العمليات التي تركز على القوات المسلحة التركية ضد تنظيم غولن الإرهابي لبعض الوقت.

بحسب المعلومات التي حصلنا عليها من لوائح الاتّهام والقرارات القضائية والاعترافات، فإن تنظيم غولن الإرهابي الذي بدأ تغلغله في القوات المسلحة التركية في ثمانينيات القرن الماضي كبر مثل كرة الثلج، واستولى على كل نقطة حساسة تقريبًا. وأُتِيحت له في السنوات الأخيرة فرصة التعرف على جميع الموارد البشرية في القوات المسلحة التركية تقريبًا من خلال استخدامه لكيانه المنضبط والمنظّم. وفي نهاية المطاف، ليس من الخطأ القول: إن الغالبية العظمى من الضباط الذين هم دون رتبة العقيد هم أعضاء في تنظيم غولن الإرهابي. ومع ذلك، فإن أحد الأسباب التي تحول دون التهديد الذي قد ينشأ من هؤلاء العسكريين هو النموذج التنظيمي لتنظيم غولن الإرهابي، والسبب الآخر هو النضال الحازم من جانب الدولة. فواقع كون العسكريين من أعضاء تنظيم غولن الإرهابي لا يعرف بعضهم بعضًا بسبب هيكلية التنظيم القائمة على نموذج الخلايا، ويتصرفون بناءً على أوامر الأئمة المدنيين التابعين لهم؛ يؤدي إلى شلل حركتهم في الوقت الحالي. كما أن بقاء الدولة في حالة تأهّب لهذا التهديد، والموقف الصلب للإرادة السياسية، والاستمرار في المكافحة بحزم- يشكل ضمانًا مهمًّا.

أحدثت العمليات المكثفة المتتابعة تفككًا في كيان تنظيم غولن الإرهابي في القوات المسلحة، ويعود الفضل في ذلك إلى الجهود التي بذلها القضاء في تحديد هيكلية التنظيم الإرهابي وطرق عمله، مثل الهاتف العمومي، والاتصال المتسلسل. وقد أدلى نصف الجنود الذين فُتِحت ملفات تحقيق بحقهم وطلبوا الاستفادة من أحكام التوبة الفعّالة باعترافاتهم التي أدّت إلى تعرّف المسؤول المدني الذي يقود العسكريين، والكشف عن بنية الكيان بشكل أفضل. وهكذا تظهر الاعترافات أن القضاء يسير على الطريق الصحيح من حيث الأساليب التي يستخدمها، وقد جرى طرد ما يزيد على 20 ألف عضو في تنظيم غولن الإرهابي من القوات المسلحة التركية حتى الآن، وهذا الرقم مرشّح للازدياد. ومع ذلك، يُذكَر أن عددًا كبيرًا من العسكريين الأعضاء في تنظيم غولن الإرهابي لا يزالون في الخدمة، وقد جرى اتخاذ قرارات بشأن عدد كبير منهم، ولا تزال الإجراءات القضائية مستمرّة.

خاتمة :

أمكنَ اكتشاف تهديد تنظيم غولن الإرهابي داخل القوات المسلحة التركية وتطهيره بمعدل كبير، ولا تزال المحاكمات المتعلقة بمحاولة 15 تموز الانقلابية تجري بشكل عادل فعّال، وقد قاربت النهاية. ومع أن التحقيقات والقضايا التي شملت عشرات آلاف الأشخاص في جميع أنحاء البلاد في وقت قصير بعد المحاولة الانقلابية التي هزت بشكل كبير المؤسسات الأساسية للدولة في تاريخ تركيا- تشكل عبئًا في حد ذاتها؛ فإن تنفيذ هذه

العمليات بشكل عادل فعّال في فترة تتعرض فيها تركيا للعديد من التهديدات الداخلية والخارجية- يجب تسجيلها في صفحة النجاحات التي حققها القضاء التركي. ومعلوم أن المحاكمات الجنائية التي سبقت هذه المحاكمات في قضايا أقلّ منها عددًا وأضيق منها انتشارًا- استغرقت سنوات طويلة، وسقط بعضها بالتقادم. ويرجع الفضل والأثر الفعّال إلى هذه المحاكمات المستمرة والمحاكم والجهود الخاصة لأعضاء السلطة القضائية- في إنهاء قضايا انقلاب 15 تموز في فترة زمنية معقولة. واستطاعت هذه المحاكم تجاوز جهود تنظيم غولن الإرهابي، ومحاولات المتّهمين وسعيهم إلى تمييع القضايا.

وتجدر الإشارة أخيرًا إلى أن الفصل في القضايا في المحاكم الابتدائية لا يعني انتهاء الإجراءات القضائية. فبعد هذه المرحلة ستأتي مرحلة النظر في القضايا في محاكم الاستئناف (ومحاكم العدل الإقليمية)، ثم مرحلة التمييز (المحكمة العليا). وستستمر العملية مع تقدّم الأفراد بطلباتهم إلى المحكمة الدستورية، ثم الطلبات التي ستقدّم إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، وستستمر الإجراءات القضائية، وربما تمتدّ لخمس سنوات قادمة أخرى.

الهوامش والمراجع:

1. لائحة اتهام النيابة العامة في أنقرة بتاريخ 3 مارس 2017، أساس رقم 7327/2017.
2. قرار حكم المحكمة الجنائية العليا السابعة عشرة، أساس رقم 109/2017، وقرار رقم 30/2019.
3. لائحة اتهام النيابة العامة في أنقرة بتاريخ 31 مارس 2017، أساس رقم 10698/2017.
4. عرف عن تنظيم غولن وضعه لشخص من كوادر التنظيم في كل مؤسسة يطلق عليه لقب إمام ويكون مسؤولا عن كل أعضاء التنظيم في هذه المؤسسة سواء كانت مدنية أم عسكرية.

صفحات تجلب لك العالم

نحن نكتب الحقيقة، الحقيقة فقط، دون تنميق في الكلمات.

مهما يكن الحدث، نحن نقدمه لك كما هو.

بالنسبة لنا، العالم صغير،

لكن القوة التي نستمدها منكم، قوة عظيمة.

SABAH

صحيفة تركيا

TURKUVAZ
MEDIA GROUP